الموازنة بين التذكير والتأنيث في اللغة العربية

عبد الوهاب محمود الكحلة
جامعة الموصل/ كلية التربية

بسم الله الرحمن الرحيم

بالمقارنة بين النظائر والأشباه في اللسان العربي تنكشف لنا ظاهرة تدل على الاتساق والتوازن ، تتضح في مسائل كثيرة متناثرة في أبواب متفرقة نستطيع أن نجملها في باب واحد . لتكون ظاهرة متميزة لها كيانها في إطار محدد .

ومحاولتنا هنا أن نتتبع ضروباً من هذه المسائل للوقوف على الانسجام الذي ينشده العربي في كلامه ، وتبدأ بالموازنة فيما ورد فيه التناسق بين القلة والكثرة ليكون تكأة وتمهيداً للتدليل على ظاهرة التوازن بين التذكير والتأنيث .

الموازنة بين القلة والكثرة

في الكلام العربي تتجلى هذه الظاهرة في حالة الجموع ، وكذا في استعمال الأعداد .

اما الجمع فإما أن يكون دالاً على قلة بأوزانة المعروفة وهي (أفْعُل ، وأفعال ، وأفْعلَة و فِعْلَة) وتدل على ما دون العشرة ، وإما أن يكون دالاً على ما فوق ذلك وهي جموع الكثرة . وقد وجدنا أن ما ورد عن العرب هو أنهم يعاملون جمع القلة معاملة الجمع المؤنث ، ويعاملون جمع الكثرة معاملة المفردة المؤنثة ، فتقولون : (الأجذاعُ انكسَرْنَ ، والجذوع انكسَرت) قال ابن يعيش : (إعلم ان هذا الشيء قد استعملته العرب استحساناً

للفرق بين القليل والكثير فيقولون الأجذاع انكسرت ، والجذوع انكسرت فيؤنثون الكثير بالتاء ، والقليل بالنون ، ومنه قولهم في التأريخ : (لخمسٍ خَلَوْنَ ، وأربع بَقينَ ، ولخمسَ عشرةَ خَلَتْ ، ولثلاثَ عشرةَ بَقيَتْ) (١) .

وقد علّلوا ذلك بـ «ان التأنيث فيها لمعنى الجماعة ، والكثرة اذهب في معنى الجمعية من القلة ، و (التاء) حرف مختص بالتأنيث ، فجعلت علامة فيما كان اذهب في معني الجمعية و (النون) فيما هو اقل حظاً من الجمعية ، لان (النون) لاترد للتأنيث خصوصاً ، وانما ترد على ذوات صفتها التأنيث» (٢)

ومن دقة النظر تعليل ابن يعيش لهذه المسألة ، اذ قال : «ان بناء القلة قد جرى عليه كثير من أحكام الواحد ، من ذلك : تصغيرها على انفاظها من نحو : اجيبال ، وأثياب ، ومنها جواز وصف المفرد به من نحو : برمة اكسار وثوب أسمال .

ومنها : عود الضمير اليه مفرداً من قوله تعالى : «وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه» (٣) فلما غلبت على القلة أحكام المفرد عبروا عنها في التأنيث بـ (النون) المختصة بالجمع لئلا يتوهم فيها الافراد» (٤) .

ومثلما وجدنا التوازن في الجمع فانا نجده في أحكام العدد ، فما كان دالا على قلة دون العشرة كان معدوده جمعاً كقوله تعالى : «سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً» (٥) تأتي بـ (الليالي) جمعاً مع العدد الدال على القلة ، ولم يقل (ليلة) ، وكذا جاء بـ (الأيام) جمعاً ولم يقل (يوماً) .

ومهما كان العدد دالا على الكثرة كان معدوده فرداً مثل : «اني رأيت أحدَ عشر كوكباً» (٦) . «إن هذا اخي له تسعٌ وتسعونَ نعجةً» (٧) ، ونحو : «في كُل سُنبلةٍ

---

(١) شرح المفصل لأبن يعيش : ١٠٦/٥

(٢) شرح المفصل لأبن يعيش : ١٠٦/٥

(٣) سورة النحل : الآية (٦٦)

(٤) شرح المفصل لا بن يعيش : ١٠٦/٥

(٥) سورة الحاقة : الآية (٧)

(٦) سورة يوسف : الآية (٤) .

(٧) سو رة (ص) : الآية (٢٣) .

مئةُ حبّة »(١) و«ليلة القدر خير من ألفِ شهر »(٢)، فالتوازن ههنا بين القلة والكثرة ظاهر في أجلى صوره .

ويجري مجرى الجمع لفظ (مئة) إن كان معدوداً فيقال : (ثلاث مئة) و (أربع مئة) لان (المئة) أفردت لفظاً فهي جمع معنى : فأشبهت الجمع كالرَّهْط في نحو قوله تعالى : «وكان في المدينة تسعَةُ رَهْطٍ» (٣) .

وما ورد مُتّسقاً ومتوازناً بين القلة والكثرة في العدد قوله تعالى : «والمطلّقاتُ يتربّصْنَ بأنفُسهنّ ثلاثةَ قُرُوء » (٤) ؛ (قروء) جمع كثرة جيء به مع العدد القليل وهو (ثلاثة) للموازنة ، ولم يقل (أقراء) بصيغة جمع القلة ؛ وهذا تركيب في قمة الاتساق والموازنة بين القلة والكثرة ؛ وبهذا يُحكم على ضعف من ذهب إلى أن المعدود إن كان له جمع قلة وكثرة لم يضف العدد في الغالب إلاّ إلى جمع القلة كما ذهب اليه (ابن عقيل) ؛ حيث قال عن الآية في بيان استعمال (قروء) وهو جمع كثرة مع وجود (أقراء) وهو جمع قلة ، قال : (بأنّها جاءت على غير الأكثر) (٥) .

وفي رأيه هذا تجانف عن الموازنة والاتساق في الكلام .

وأمّا العلة في مجيء (أبحر) وهو بناء قلة مع العدد (سبعة) في قوله تعالى : «والبحرُ يمُدُّهُ من بَعدِهِ سَبْعة أبحُرٍ» (٦) ولم يقل (بحور) فلأنّ المراد من السبعة الدلالةُ على الكثرة فلا مفهوم للعدد ههنا ؛ وإذا كان دالاً على الكثرة ناسب أن يجيء المعدود من أبنية القلة للتناسق والتوازن بين القلّة والكثرة .

الموازنة بين التذكير والتأنيث

بعد ان عرضنا للموازنة بين مايدل على القلة والكثرة في الجموع والأعداد نستطيع أن نحتج في تقرير مسألة الموازنة بين التذكير والتأنيث. ومسائل هذه الظاهرة غير معزوة الى مافيها من توازن وتناسق، وانما تقرر حالتها على ماهي عليه. ولو أنها جمعت لكانت

---

(١) سورة البقرة: الآية (٢٦١).
(٢) سورة القدر: الآية (٣) .
(٣) سورة النمل: الآية (٤٨)
(٤) سورة البقرة: الآية (٢٢٨) .
(٥) شرح ابن عتيل: ٤٠٦/٢
(٦) سورة لقمان: الآية (٢٧) .

باباً واسعاً متميزاً، ومن هذه المسائل قولهم: (هذا شاة) وقال الخليل «قولك: هذا شاة بمنزلة قوله تعالى: «هذا رحمة من ربي»(١)، قال سيبويه: «وقال بعض العرب: (قال فلانة) وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك: حضر القاضي امرأة) لأنه اذا طال الكلام كان الحذف اجمل»(٢). وقد علل سيبويه هذه الظاهرة تعليلا متفقاً مع مايدل على الموازنة والاتساق فقال: «وانما حذفوا التاء لانهم صار عندهم المؤنث يكفيهم عن ذكر التاء كما كفاهم الجميع والاثنان حين اظهروهم عن الواو والألف»(٣)

وقريب من هذا التعليل قول ابن الخاجب عن هذه الظاهرة: «واذا اسند الى الظاهر فالظاهر نفسه يدل على التأنيث فاستغنى عنها) (٤)؛ وكذا عن قوله تعالى: «وجُمِعَ الشمسُ والقمرُ»(٥) قال: «اذا تأخر عُلِمَ أنه فاعله برفعه ((٦) .

ومن ذلك (من) الموصولة في نحو قوله تعالى: «ومَنْ يَقْنُتْ منكنَّ لله ورسوله وتَعْمل صالحاً نُؤْتِها أجْرها مرتين»(٧) فقال: (يَقْنُتْ) بالياء، وإنما اختير التذكير مع (مَنْ) الدالة على التأنيث ههنا لما حصل من الاعتضاد الذي قوى جانبه في قوله «منكن»، ولو لم يكن في الكلام ((منكن) لامتنع ان يقال (ومن يقنت) اذ لادليل على التأنيث آنذاك. (٨)

ومما جاء في قمة الانسجام والتناسق بين التذكير والتأنيث قوله تعالى: «وقالوا ما في بُطون هذه الأنعام خالصةٌ لذكورنا، ومحرَّمٌ على أزواجنا وإنْ يكنْ ميتةً فهُم فيه شركاءُ» (٩) فإنّه أنّث (خالصةً) مع قوله (لذكورنا). وأتى بالتذكير في قوله (محرّم) مع ما يدل على التأنيث وهو قوله (أزواجنا)، وكذلك تظهر الموازنة في تتمة الآية في قوله «وإنْ يكنْ ميتةً» بالياء في (يكن) ويدل على ان اسم (يكن) مذكر قوله تعالى «فهُم فيه شُركاءُ».

---

(١) سورة الكهف: الآية (٩٨)، الكتاب ١٧٣/٢

(٢) كتاب سيبويه: ٢٣٥/١

(٣) كتاب سيبويه: ٢٣٥/١

(٤) الايضاح في شرح المفصل: ٥٥٤/١ .

(٥) سورة القيامة: الآية (٩) .

(٦) الايضاح في شرح المفصل: ٥٥٤/١ .

(٧) سورة الاحزاب: الآية (٣١) .

(٨) ينظر حاشية (يس) على الفاكهي ٢٤٣/١ .

(٩) سورة الأنعام: الآية (١٣٩).

ومما روعي فيه الموازنة بين التذكير والتأنيث مسألة : (نعم وبئس) ، قال سيبويه : «واعلم أن (نعم) تؤنث وتذكر ، ذلك قولك : (نعمت المرأة) وإن شئت قلت : (نعم المرأة) كما قالوا : (ذهب المرأة) ، والحذف في (نعمت) أكثر (١) ، فهذه المسائل تؤيد بناء الحكم في تقرير ظاهرة الموازنة بين التذكير والتأنيث في الغالب من الكلام .

مسألة : (ما قام إلا هند)

هذه مسألة مبنية كذلك على الموازنة بين التذكير والتأنيث وفي الراجح أن تبقى على صورتها هذه مع جواز التأنيث فيها عند من لم يلحظ الموازنة ، إلا أن الغالب من النحاة قد أوجبوا الالتزام بالتذكير وعللوا ذلك بأن الفاعل مذكر محذوف ، قال ابن هشام : «لأن ما بعد (إلا) ليس الفاعل في الحقيقة وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل (إلا) وذلك المقدر مذكر ، فلذلك ذُكّر العامل ، والتقدير : (ما قام أحدٌ إلا هندٌ)» (٢) .

وقال ابن عقيل عن هذه المسألة : «وإذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ (إلا) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور» (٣) وفي هذه المقولة نظر ، فقد نقدها الشيخ محيي الدين عبد الحميد في حاشيته على شرح ابن عقيل إذ قال : «إن الذي ذكره الشارح تجن على الناظم ، وإلزام بمذهب معين قد لا يكون ذهب اليه في هذا الكتاب ، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين النحاة (وفي الأخير قال : «على أن لنا في هذا التعليل وفي ترتيب الحكم عليه كلاماً لا تتسع له هذه العجالة) (٤) .

واذا كان قد أوجز في الرد والنقد ففي المسألة مايزيدها توضيحاً ، فالمسألة هذه تسمى بالاستثناء المفرغ ، قال ابو بكر الزبيدي: (فان كان الفعل فارغاً لما بعد (إلا) وقع الفعل الذي قبلها على الاسم الذي بعدها ، وعمل فيها على حسب عمله في سائر الأسماء ، تقول (ماجاء الاعمرو) فـ(عمرو) فاعل وليس ببدل، لأنه لااسم قبله يبدل منه، وكذلك (مارأيت الا أخاك) فـ(أخاك) نصب بوقوع (رأيت عليه) (٥) ، فاذا ثبت هذا فليس من داع لما ذهب

---

(١) كتاب سيبويه: ١/٣٠١ .

(٢) قطر الندى : ذيل الصدى: ١٨٧

(٣) شرح ابن عقيل: ١/٤٧٩ .

(٤) حاشية شرح ابن عقيل : ١/٤٧٩

(٥) الواضح في علم العربية: ٧٤ .

اليه القائلون من وجوب تذكير العامل لما يترتب على رأيهم التقدير ، وعدم التقدير أولى من التقدير.

وممن ذهب الى جواز الوجهين في المسألة (الأشموني) ولكنه بين ان الأجود الحذف فيقال: (مازكا إلافتاة ابن العلا) ويجوز (مازكت) (١)، وقرىء «فاصبحوا لاترى الا مساكنهم» (٢) بالتاء في (ترى) قال ابن جني عن هذه القراءة: (انها ضعيفة في العربية» (٣) ولكنه لم يكشف لنا عن جانب الضعف هذا، ولانرى هذا الضعف الا عدم التوازن بين التذكير والتأنيث ، فـ(مساكن) جمع تكسير وهو يعامل معاملة المفرد في قراءة «لايرى الا مَساكنُهم» لتوازن . وممن عرض لهذه المسألة من المحدثين (عباس حسن) اذ حكم عليها بجواز الوجهين، ثم قال: (وعدم التأنيث هو الأفصح حين يكون الفاصل كلمة (إلا) (٤)

الموازنة في الجموع :

تظهر الموازنة بين التذكير والتأنيث مع الجموع بصورة واضحة ولما كانت الجموع مختلفة لذلك فقد اختلفت احكامها بحسب نوع الجمع.

فأما الجمع السالم للمؤنث او المذكر فالكوفيون يجيزون فيه التذكير والتأنيث ، واما البصريون فقد اوجبوا التذكير مع المذكر ، والتأنيث مع المؤنث ، ولكنهم اتفقوا جميعاً على جواز الوجهين مع الجمع المكسر بدلالاته المختلفة ، تقول : (الأيام والجمال والنسوة وكذلك الرجال فعلت)، او تقول: (الأيام والجمال والنسوة فعلن) (٥) ولم نجد تفسيراً شافياً لترجيح أحد الوجهين، ولكنا نجد أن الفصيح من الكلام قد ورد بالموازنة بين التذكير والتأنيث، كقوله تعالى: «من بعدِ ماكادَ يزيغُ قلوبُ فريقٍ منهم»(٦) بالياء التحتية في (يزيغ)، ونستطيع ان نتلمس في اثناء مقولات القوم مايمكننا ان نجعله حجة لتأييد هذه الموازنة جاء في شرح المفصل: «وتأنيث الجمع ليس بحقيقي سواء كان مفرداته بتأنيث

---

(١) حاشية الصبان على الاشموني : ٤٩/٢ .
(٢) سورة الاحقاف : الآية (٢٥) .
(٣) المحتسب: ٢٦٦/٢ وينظر التصريح : ٣٠٦/١
(٤) النحو الوافي : ٦٧/٢ .
(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٣/٥ ، وحاشية (يس) على التصريح : ٣٠٧/١، وحاشية الصبان: ٥٠/٢ .
(٦) سورة التوبة: الآية (١١٧) .

حقيقي اولا، لأن التأنيث الحقيقي انما يعتبر عند الإفراد وأنت في الجمع لم تقصد الا النسبة الى الجمع، والجمع ليس فيه تأنيث حقيقي) (١).

وحاول ابن يعيش ان يعلل المسألة ايضاً فقال: (فما كان من الجمع مكسراً فأنت مخير في تذكيره وتأنيثه، نحو: قام الرجال، وقامت الرجال من غير ترجيح لأن لفظ الواحد قد زال بالتكسير وصارت المعاملة مع لفظ الجمع، فان قدرته بالجمع ذكرته وان قدرته بالجماعة أنثته) (٢). وقال في موضع آخر «اذا اسند اليه فعل جاز في فعله التذكير والتأنيث، فالتأنيث لما ذكرنا من ارادة الجماعة، والتذكير على ارادة الجمع، ولا أعتبار بتأنيث واحده او تذكيره» (٣). وقال الاشموني مثل قول ابن يعيش: «تقول: قامت الرجال، وقام الرجال: وقامت الهنود وقام الهنود، وقامت الطلحات وقام الطلحات فأثبات التاء لتأوله بالجماعة، وحذفها لتأوله بالجمع» (٤)

هذه بعض تعليلات القوم في مقولاتهم وهي لاتقفنا على حكم فصل في الوجه الأولى بل ترك الامر تبعاً لذوي التقدير: فمن اراد به (الجماعة) أنث: ومن اراد به (الجمع) ذكر، ولكننا نجد التصيح من الكلام قد جاء بالتوازن بين التذكير والتأنيث، فان دل الجمع على مذكر جاء فعله مؤنثاً نحو قوله تعالى: «قالت الأعراب آمنا» (٥)، وان دل الجمع على مؤنث جاء فعله مذكراً نحو قوله تعالى: «وقال نسوةٌ في المدينة» (٦) وعكس هذا الاستعمال ضعيف لاتباع غير الأولى. وأما ما دل على غير العاقل فدلالته بمعنى التأنيث ثابتة له لذا جاء التعبير بالتذكير معه للموازنة بين التذكير والتأنيث نحو قوله تعالى «مختلف ألوانه» (٧) ونقول هذا في الفعل (أختلف الوانه).

جمع المذكر السالم والملحق به :

مذهب البصريين في جمع المذكر السالم التذكير، وبه قال ابو علي النحوي ايضاً نحو (الزيدون قاموا) لأن لفظ الواحد موجود في الجمع بخلاف المكسر، وقال الفاكهي في

---

(١) الايضاح شرح المفصل: ٥٦٠/١ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٣/٥ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٣/٥ .
(٤) الصبان على الاشموني: ٥٠/٢ .
(٥) سورة الحجرات: الآية (١٤) .
(٦) سورة يوسف: الاية (٢٠) .
(٧) سورة النحل: الآية (٦٩) .

مسألة تأنيث العامل مع الجموع: «الاجمعي التصحيح فكمفرديهما، أي في التذكير والتأنيث فيجب التذكير على الأصح في نحو: (قام الزيدون) مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب في نحو: (قام زيد) لان سلامة نظمه تدل على التذكير) (١).

أما الكوفيون(٢) فقد ذهبوا الى جواز تأنيثه باعتبار الجماعة، وقياساً على (قامت الزيود) اما الملحق بجمع المذكر فالموازنة فيه غالبة، فكما قالوا: (مضت سنون) كذلك قالوا: (مضى سنون) (٣) ومع جواز الوجهين فأنا نجد أنه ورد في الغالب مؤنثاً.

ومن ذلك كلمة (بنين) كقوله تعالى: «حتى إذا أَدْرَكهُ الغَرَقُ قال: آمنتُ أنه لاإله الا الذي آمنتْ به بنو إسرائيل» (٤) فقال (آمَنَتْ) والفاعل بنو (اسرائيل)، وورد التأنيث في الشعر كثيراً، نحو:

لو كنتُ من مازنٍ لم تستبحْ إبلي
بنو اللقيطةِ من ذهل بن شيبانا (٥)

فقال (تستبح) بالتاء، وليس هذا إلا من دواعي الموازنة بين التذكير والتأنيث في الكلام العربي.

وفي الحاشية تعليل آخر قيل فيه: (كان من حقه أن يأتي به مذكراً غير أنه لما كان (بنو) قد جمع جمع المذكر السالم على غير المألوف في هذا الجمع فان المعروف فيه أن تسلم بنية المفرد، لكن (بنو) قد حذفت لام مفردة في الجمع فأشبه في ذلك جمع التكسير جاز فيه تأنيث فعله حملاً على جمع التكسير) (٦)، ولكن هذه المقولات إنما جاءت لتعليل جواز الوجهين، ومرادنا هنا بيان المرجح منهما وهو التأنيث وليست العلة فيه غير الموازنة) وأما جمع المؤنث السالم فالالتزام بمراعاة التأنيث معه قليل، وقد ورد في فصيح الكلام معاملته معاملة المذكر سواء دل على عاقل كقوله تعالى: «إذا جاءَكَ المؤمناتُ يُبايعنك» (٧).

---

(١) حاشية (يس) على الفاكهي: ٦٨/٢ .
(٢) الصبان على الأشموني: ٥٠/٢ .
(٣) حاشية (يس) على الفاكهي: ٥٩/٢ .
(٤) سورة يونس: الآية (٩٠) .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٤/٥ .
(٦) شرح الفصل لابن يعيش: ١٠٤/٥
(٧) سورة الممتحنة: الآية (١٢)

أو دل على غير العاقل نحو : «ولا تكونوا كالذين تفرّقوا واختلفوا من بعد ما جاءَهم البيّنات» (١) .

فالتناسق والموازنة بين التذكير والتأنيث اولى .

العدد

إن أوضح مثال تتجلى فيه ظاهرة الموازنة بين التذكير والتأنيث هو العدد (فتثبت التاء في ثلاثة وأربعة وما بعدهما إلى عشرة إن كان المعدود بهما مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً) ، كقوله تعالى : «سخّرَها عليهم سبعَ ليالٍ وثمانيةَ أيامٍ» وإن هذه المسالة قد أهمّت أناساً لم ينظروا إلى ما فيها من التناسق فحملوها على أنها خلاف الأصل ، لذلك راحوا يعللونها ، حتى إنهم سلكوها في باب الأحاجي فقالوا : «وهذا القسم من المواضع التي لبس فيها الرجال براقع النساء ولبس فيها النساء عمائم الرجال» (٢) .

وأما تعليلهم من حيث الصناعة النحوية فلا يشفي ما في الصدور لبعده عن قريحة العربي ، فالعربي بصفاء نفسه يهتم بالمعنى اهتمامه بالمبنى ، ومن تلك التعليلات قولهم : «والحكمة أن ما زاد على الثلاثة فيه معنى الجماعة ، والجماعة مؤنث ، فاحتاج إلى علامة ، والمذكر سابق على المؤنث فأخذ العلامة فلو أتوا بها مع المؤنث لزم اللبس فاجتنبوه وأبقوه على التذكير» (٣) ، وفي شرح المفصل : «وإنما كان الأمر في العدد على ما ذكر للفرق بين المذكر والمؤنث وإنما اختص المذكر بالتاء لأن أصل العدد قبل تعليقه على معدوده أن يكون مؤنثاً بالتاء ، من نحو : ثلاثة وأربعة ونحوهما من أسماء العدد ، فاذا أردت تعليقه على معدود هو أصل وفرع جعل الأصلُ للأصل فأثبتت العلامة ، فمن أجل هذا قلت : ثلاثة رجال وأربع نسوة» (٤) .

ولعل الشارح لم يكن مقتنعاً بتعليله فتنتش عن تعليل آخر فقال : «قيل لما أريد الفرق بين المذكر والمؤنث وكان المذكر أخف من المؤنث أسقطوا الهاء من المؤنث ليعتدلا ، وإنما كان أصل العدد التأنيث للمبالغة بالإشعار بقوة التضعيف وذلك لأنه لا شيء فيه من قوة التضعيف ما في العدد فيما يظهر للعقل ، فأشعر بالعلامة أن له المنزلة هذه» (٥) .

---

(١) سورة آل عمران: (١٠٥) .
(٢) حاشية شذور الذهب: ٢٦٢/٢ .
(٣) حاشية شذور الذهب ٢٦٢/٢ .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ١٨/٦ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ١٩/٦ .

وفي حاشية يس على التصريح تعليل يقرب من هذا إذ قال : (وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كـ(زمرة ، وأمّة ، وفرقة) فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها ، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدّم رتبته ، وحذفت مع المؤنث فرقاً لتأخر رتبته» (١) فهم قد أنزلوا المذكر مرتبةً متقدمةً على المؤنث ثم بنوا على ذلك حكماً ليلتمسوا فيه تحقيق العلة .

وإن تباين هذه التعليلات واختلافها ليدل على أن النظرة إلى هذه المسألة غير محددة بما قالوا فيها ، ولهذا نقرر بأنّه ليس يصح فيها إلا علة الاتساق والموازنة بين التذكير والتأنيث ، وإذا صح هذا فقد حددنا النظر من زاوية جديدة نلمح منها الكلام العربي فنتدبر قواعده وبلاغة ذويه .

---

(١) حاشية يس على التصريح: ٢/٣٠١ .

المراجع

١ – ابن جني : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات – تحقيق علي النجدي وغيره – القاهرة – ١٣٨٦هـ

٢ – ابن الحاجب: الايضاح في شرح المفصل – بغداد ١٩٨٢ .

٣ – الزبيدي ابو بكر الزبيدي: الواضح في علم العربية – تحقيق امين علي السيد – القاهرة .

٤ – سيبويه: الكتاب – طبعة بولاق – ١٣١٦هـ .

٥ – الصبان: حاشية الصبان على الأشموني – مطبعة الاستقامة ١٩٤٧ .

٦ – عباس حسن: النحو الوافي – دار المعارف – بمصر – ط٣

٧ – العدوي : حاشية العدوي على شرح شذور الذهب – المطبعة العامرة العثمانية – ١٣٠٣هـ .

٨ – ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك – القاهرة – ١٩٤٧ .

٩ – ابن هشام – شرح قطر الندى وبل الصدى – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة – ١٩٦٣ .

١٠ – يس: حاشية (يس) على التصريح – المطبعة المصرية ١٣٠٥هـ .

١١ – يس : حاشية (يس) على الفاكهي – شرح قطر الندى. بدون تاريخ .

١٢ – ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري – القاهرة – المطبعة المنيرية.

.....

.....

....